

كلمة معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي في افتتاح
الاجتماع التاسع والستين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول
مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله غير مُودَعٍ ولا مُكَافَأٍ

وهاطلُ الصلاةِ والتسليم على سيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

معالي الأخ الفاضل الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإخوة الأفاضل أصحاب المعالي محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بروح كويتية مفعمة بالمحبة والتقدير، أرحبُ بكم في بلدكم الثاني، شاكرًا لكم تلبية الدعوة للمشاركة في الاجتماع التاسع والستين، للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، داعيًا لكم بنعمى الإقامة، وسَطَ أهلٍ يبادلونكم المحبة، وعلى أرضٍ تمدُّ لكم رحيب المودة، وضارعًا له جل جلاله، أن يُمهّد سُبُلَ الرشاد أمام ما نبذُّه من جهودٍ مخلصّة، ومساعٍ حثيثة، نحو مزيدٍ من التكامل الاقتصادي والعمل المشترك، بما يعودُ على أوطاننا تنميةً مستدامةً، ورخاءً مديدًا.

كما أوذُ في البداية، أن أتقدم باسمنا جميعاً، بخالص التقدير والامتنان، إلى معالي الأخ الفاضل رشيد محمد المعراج، محافظ مصرف البحرين المركزي، لما بذله من جهود مخلصّة، إبان ترؤسهِ الدورة السابقة للجنة الموقرة.

أصحاب المعالي الأفاضل

الإخوة الأكارم

يأتي اجتماعنا اليوم، وسط أجواء إقليمية عاصفة، وتوترات سياسية مؤلمة، واستقطابات عالمية عتية.

ويرافق تلكم المتغيرات، التي غدت وكأنها من الثوابت في واقعنا المعاصر، جملة من التحديات لا تصدر عن الوضع الإقليمي المضطرب فحسب، بل تصدر أيضا عن المعطيات الدولية وبخاصة ما يتعلق باتجاهات السياسات النقدية في الاقتصادات الكبرى، التي تنعكس ولا ريب على اقتصادات دول المجلس، بحكم عولمة الأسواق، وبحكم انفتاح دول المجلس على العالم الخارجي، وعلاقتها الاقتصادية مع مختلف الأقاليم والدول.

ويتعين علينا دول هذه المنطقة، الاستجابة للتحديات على تنوعها واختلاف منابعها، بيقظة ناهية، وحصافة راشدة، لندراً بالحكمة تداعياتها، وندفع بثاقب الفكر عواقبها، ونعمل فيها محكم التدبير، فنعود من ذلك على أوطاننا بالاستقرار والرخاء، مُستبقيين بالمبادرة التقلبات والمتغيرات، مُعدّين لكل نازلة رأياً، ولكل تحدٍّ عزمًا، ولكل ما يأتي به المستقبل، قريبه وبعيده، رؤيةً تسبق التطورات، وترجم ذلك كله إلى تدابير احترازية، وإجراءات عملية، تعود على نظامنا المالي والنقدي، قوةً ورسوخًا، وصمودًا أمام المخاطر والتحديات، وتمهّد لنا السبيل لمواصلة مسيرة الرخاء الاقتصادي المستدام، لنحفظ أوطاننا موائلاً للرفاه، ونصونها واحةً للاستقرار.

وتمثلِ تلکمُ السياساتِ الرصينة، تواصلُ بنوُكنا المركزيةُ فاعليةً دورها إزاءَ التحدياتِ والصدماتِ، بشهادةِ القاضي قبل الداني، شهادةً يصدقها الواقعُ الملموسُ، وحقائقُ الأرقامِ. وما دامت ملتزمةً هذا النهجَ الرشيدَ، فستبقى بإذنِ الله متصدرةً ركبَ تعزيزِ حصانةِ اقتصاداتِ دولنا، مرسخةً عمادَ الاستقرارِ النقدي والمالي، بما يكفلُ تكريسَ الأجواءِ الداعمةِ لجهودِ الإصلاحاتِ الاقتصاديةِ الهيكليةِ في دولِ المجلسِ، الهادفةِ إلى التنويعِ الاقتصادي، وخفضِ الاعتمادِ على المواردِ النفطيةِ، ورفعِ القُدراتِ التنافسيةِ، وتطويرِ الكوادرِ الوطنيةِ، فضلاً عن تهيئةِ مُناخِ الاستثمارِ، وزيادةِ مساهمةِ القطاعِ الخاصِ في دفعِ عجلةِ النشاطِ الاقتصادي، وصولاً إلى مستقبلٍ مشرقٍ نبنيه وفاءً لأوطاننا، ونؤديه أمانةً لأجيالنا القادمة، وإني لا أرى في ذلك مطمحاً قصياً، ولا هدفاً عصياً، ما استمرت جهودُنا المخلصةُ يؤازرُ بعضها بعضاً، وما بقيتِ أخوتنا عروّةً وثقى نعتصمُ بها.

ولا يفوتني أن أضيفَ إلى تلکمُ القضايا، ما تفرضُه علينا التطوراتُ التقنية المتجددةُ كل يوم، لا سيما وقد غدت تَمَسُّ صُلُبَ التعاملاتِ الماليةِ والمصرفيةِ، ممثلةً في نظمِ الدفعِ والتسويةِ المتطورةِ، والعملاتِ الرّقميةِ، ناهيكم عن الافتراضيةِ منها، وغيرها من مستجداتِ، تنقلُها ثورةُ الاتصالاتِ بسرعة هائلةٍ بين جنباتِ هذا العالمِ، فتُحتمُّ علينا التجاوبَ بذاتِ

الزخم والوتيرة المتسارعة، لاغتنام مزاياها واجتنابِ رزاياها، ولكلاً نجد أنفسنا خارج عصرنا الذي وسمته التقنية بوسمها.

أصحاب المعالي الأفاضل

الإخوة الأكارم،

يأتي اجتماعنا اليوم، انطلاقاً متجددةً لمسيرة لجنة المحافظين، نحو مزيد من الإنجازات، في ميدانِ العملِ الاقتصادي النقدي والمالي الخليجي، وتزدادُ أهميةُ تلك المسيرة، بالنظر إلى ضخامةِ التحدياتِ التي تواجهها اقتصاداتُ دولِ المجلس، وجسامةِ تداعياتِ الأوضاعِ الإقليمية، وتجمعُ هذه الاعتباراتُ لتوجهَ بُوصلةَ التحركِ المطلوبِ في هذه المرحلة، ومسارتهِ الرئيسية، بما يكفلُ ترسيخَ الانجازاتِ المحققةِ وإحرازَ المزيدِ منها. وعلى هذا الصعيد، تتجلى محوريةُ الدورِ الذي تنهضُ به لجنةُ الإشرافِ والرقابة، ولجنةُ نظمِ الدفعِ والتسوية، وتتبدى أهميةُ ما تبذلانه من جهودٍ لزيادة كفاءة الأداء في قطاعينا المصرفية والمالية، وتحصينها ضد المخاطرِ على اختلافها، وتنمية قدرتها على استيعابِ ما يُفاجئها من صدماتٍ، لتواصل دورها الجوهرية، في تعزيزِ جهودِ الإصلاحِ الاقتصادي في دول المجلس.

أصحاب المعالي الأفاضل

الإخوة الأكارم

لقد كان انعقاد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في دورته الثامنة والثلاثين، في ديسمبر ٢٠١٧ بدولة الكويت، محطة هامة في مسيرة المجلس، حيث أكد أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، في البيان الختامي، على التمسك بأهداف المجلس التي نص عليها نظامه الأساسي، بتحقيق أعلى درجات التكامل والترابط بين الدول الأعضاء، في جميع الميادين، وصولاً إلى وحدتها.

وانطلاقاً من ذلك، يأتي جدول اجتماعنا اليوم، زاخراً بالموضوعات الهامة للشأن النقدي والمالي، ونتطلع جميعاً لتبادل الرأي والمشورة حول تلك الموضوعات واتخاذ ما يلزم من قرارات تجاهها.

قبل الختام،

أصحاب المعالي الأفاضل

الإخوة الأكارم

أود أن أعبّر مرةً أُخرى، عن عميقِ شكري وامتناني لكم جميعاً، على مشاركتكم في هذا الاجتماع، ولعله من جميل المصادفات أن يوافق اجتماع لجنة المحافظين في بنك الكويت المركزي الاحتفال باليوبيل الذهبي لإنشائه عام ١٩٦٨، ويأتي وجودكم بيننا اليوم، ليزيد هذه المناسبة ألقاً في أعيننا، واعتزازاً في أنفسنا.

وختاماً، أحمدُ المولى عزَّ وجلَّ، بما ينبغي له من خالص الحمد والثناء، على ما أفاء به من نعم، وما امتن به من عطاء، وأعودُ على ما بدأتُ به من الترحيب بكم أهلاً وإخواناً جمعهم الله على الخير،

"وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ

بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

٢٠١٨/٣/١٢